



## الوطن تنشر مقترح «كابيتال ستاندرز» لحوكمة الشركات

# «كابيتال ستاندرز»: لتفصل الشركات منصب رئيس مجلس الإدارة عن العضو المنتدب

أعدده للنشر جمال رمضان:

ضمن جهودها لتطوير الأداء الاقتصادي في الكويت تبنت شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني والتي تترأسها د. أماني بورسلي مبادرة لإطلاق معايير حوكمة الشركات في الكويت تضمنت مبادئ وتوصيات بشأن تطبيق نظام حوكمة الشركات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقامت الشركة بعدا بعداد مقترح متكامل تنفرد "الوطن" بنشره

## يجب إعطاء المساهمين الفرصة لمناقشة البنود

## المدرجة على جدول أعمال العموميات وطرح الأسئلة

لتنقادي عقد صفقات أو تحقيق مكاسب غير عادلة من قبل المظلمين. ● يجب على مجلس الإدارة لدى أي منهم مصالغ مادية، مباشرة أو غير مباشرة، في أية صفقة أو مسألة لها تأثير مباشر في الشركة. ● وعند الكشف عن هذه المعلومات، يجب على ذلك الفرد ألا يشارك في اتخاذ القرار المتعلق بهذه الصفقة أو المسألة لتقادي وجود تعارض في المصالح، وفي حال وجود مصلحة مادية لدى أغلبية أعضاء المجلس في صفقة معينة فيتوجب أن تخضع تلك الصفقة لموافقة مساهمي الشركة.

### الاطراف ذات العلاقة

وعن التوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة للأطراف ذات العلاقة فهي: ● يجب على مجلس الإدارة أن يحدد كل مجموعة من الأطراف ذات العلاقة (داخل وخارج الشركة) وأن يعترف بحقوقهم القانونية. ● يجب أن يتم الإفصاح، للملكية المسابق وأن يتم اعلانه على موقع الشركة الالكتروني. ● الإفصاح، بشكل فوري، عن أي تغيير يطرأ على ملكية المساهمين بنسبة 2% أو أكثر.

● الإفصاح عن هوية المالك النهائي (إن وجد)، الذي قد يكون له تأثير بشكل مباشر، أو غير مباشر من خلال الملكيات الهرمية أو المتداخلة وحقوق السيطرة الخاصة وغيرها.

### الإفصاح عن العلاقات

المباشرة وغير المباشرة بين الشركة والمساهمين الرئيسيين. ● يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين في الشركات ذات الملكيات المركزة ويجب ألا يشغل العضو المستقل أي منصب في الإدارة التنفيذية، كما يجب أن يتلاءم مع الضوابط المحددة في التعريف الخاص بالعضو المستقل.

### المعاملة العادلة للمساهمين

أما التوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة للمعاملة العادلة للمساهمين فهي: ● الإفصاح عن هيكل رأس المال وأي استراتيجيات/الآليات تمنح بعض المساهمين قدراً أكبر من السيطرة عن نسبة ملكيتهم الفعلية في رأس المال.

### التبني

مشاركة الأقلية في اجتماعات الجمعية العمومية من المساهمين وفي تسمية المرشحين من أعضاء مجلس الإدارة. ● ويجب أن يسمح للمساهمين الذين لا يستطيعون الحضور شخصياً بالتصويت عن طريق الوكالة، أو الكورتينا أو بريدياً.

● يجب أن تنص معايير الحوكمة الخاصة بالشركة بوضوح على كيفية معاملة الأقلية من المساهمين في حال تغيير ملكية/سيطرة الشركة فعلى سبيل المثال، في حال الاستحواذ على الشركة، يجب أن تتم هذه العملية بطريقة فعالة وشفافة من شأنها أن تحمي حقوق كافة المساهمين كما يجب يتم الإفصاح عن الواضع والإجراءات المتخذة لعمليات الدمج والاستحواذ والتجارة وكافة العمليات المتعلقة بتغيير ملكية الشركة، بشكل واضح، حتى يتمكن المساهمون من معرفة عواقب ذلك وحماية حقوقهم. ● وينبغي أن تظهر هذه المعلومات بأرقام واضحة وبشرط عادلة وذلك بهدف حماية حقوق جميع فئات المساهمين.

● وضع آلية للرقابة الداخلية لحظر التداولات بناء على معلومات داخلية بهدف حماية حقوق الأقلية من المساهمين. كما يجب أن يتم الإفصاح فورا عن تفاصيل أية تداولات تتم من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين خلال وسائل الإعلام وتعميها على جميع المساهمين.

واستشهدت الشركة بآراء مستشارين علميين لهذا المقترح حيث تمت مراجعة قوانين حوكمة الشركات في البلدان الأخرى في مقدمتها منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتم تصميم هذه المبادئ والتوصيات بعد الأخذ بالاعتبار القضايا التي تواجه الشركات المحلية في ظل النظام التشريعي والرقابي للكويت حيث تعانِي بيئة حوكمة الشركات العديد من أوجه القصور من حيث درجة الشفافية والإفصاح، خاصة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وتشابك عضويات مجالس الإدارات وانتشار ظاهرة الأعضاء ذوي المصالح المشتركة،



## الإفصاح إلزامي

التي جانب البيانات التي يتم الإفصاح عنها بشكل إلزامي يجب الإفصاح أيضاً عن البيانات الآتية: ● رؤية الشركة ورسالتها وأهدافها التجارية واستراتيجيتها. ● معلومات عن القطاع الذي تعمل فيه الشركة ووضوحها في هذا القطاع. ● هوية المساهمين وفئاتهم (على سبيل المثال، الحكومة أو المؤسسات الاستثمارية أو الأفراد أو غيرهم) والتوزيع الجغرافي للمساهمين، ومعاملات الأطراف ذات الصلة.

أو قد تؤثر على حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة. ● يجب أن يتم استغلال موقع الشركة الالكتروني بشكل فاعل كوسيلة للإفصاح والاعلان وان يتوفر باللغتين العربية والانجليزية واستخدامه لنشر كافة تقاريرها دورية والسبوتية وتقارير مدققي الحسابات والمعلومات الخاصة ولائحة الحوكمة الخاصة بها كما يجب ان يكون هذا الموقع سهلا بحيث يتيسر الوصول اليه من قبل العامة وان يتم تحديثه بشكل دوري.

● يجب ان تتم عملية الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات خاصة بالشركة بدقة والوضوح والشمول وان تكون بالوقت المناسب ويجب ان تكون هذه المعلومات متاحة لكافة المستثمرين وان يتم توفيرها مجاناً أو بأقل تكلفة وذلك بهدف مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم ومندروس.

● يجب ان يتم توفير البيانات المالية والاقتصادية الآتية للمساهمين والعامة: ● الوسائط الاعلام المطبوعة، وإعلان موقعها الالكتروني، والاعلان عن طريق سوق الأوراق المالية وكالات الأنباء المحلية التي تنشر المعلومات الخاصة بالسوق. كما يوصى أيضاً باستخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت. كما يجب على الشركة التواصل بشكل مباشر مع المساهمين والأطراف ذات العلاقة من القضايا الاجتماعية.

### الإفصاح والشفافية

وبخصوص التوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية فإنه:

مبادئ ووسائل الإفصاح هي: ● وضع سياسة وإجراءات خاصة بالإفصاح والاعلان عنها للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة ويجب ان تحدد هذه السياسة كيفية وكيفية وفاة أو نوع المعلومات، لتقديم أسباب مقنعة لذلك. ● يجب ان تعد البيانات المالية للشركة وحساباتها من قبل موظفين مؤهلين من ذوي المؤهلات المهنية المحاسبية ممن يمتلكون خبرة لا تقل عن خمس سنوات على الأقل. ● يوصى بتكوين لجنة للتحقيق يقع على عاتقها مسؤولية فحص

وظاهرة أحادية هيكل القيادة وهو ان يشغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي والعضو المنتدب شخص واحد، وتعقد الهيكل التنظيمية، وتشابك هيكل الملكيات وجميعها ظواهر منتشرة في غالبية الشركات الكويتية.

وشدد المقترح على أهمية اعطاء المساهمين الفرصة لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال العموميات وطرح الأسئلة وان يكون الاعلان عن الازباج على أساس الإفصاح العادل لتقادي عقد صفقات أو تحقيق مكاسب غير عادلة.

وكذلك الإفصاح بشكل فوري عن أي تغيير يطرأ على ملكية

المطالبات المحتملة. ● المخاطر المتوقعة / المحتملة. ● نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. ● البيانات المالية المتوقعة أو المستقبلية مرفقة بالبيانات الاحصائية التي اعتمدت عليها. ● ويجب ألا تتضمن هذه المعلومات أية مخصصات مبالغ فيها أو بيانات مضللة من شأنها أن تؤدي إلى تفسيرات خاطئة عن الوضع المالي للشركة ونتائجها التشغيلية.

### 2- متطلبات الإفصاح الخاصة بالبيانات غير المالية:

● الكشف عن كافة العلاقات التجارية الجوهرية والنصوص المهمة في العقود مع الوكالات أو المستشارين أو المصارف (على سبيل المثال، وكالات التصنيف الائتماني والبنوك الاستثمارية والمستشارين الماليين)، الذين يقدمون المعلومات (في شكل آراء أو وجهات نظر أو توصيات أو تحليلات) متعلقة بالشركة.

### 3- متطلبات الإفصاح الخاصة بالحوكمة:

● يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن ممارسات المسؤولية المتبعة في الشركة، في حال عدم الالتزام بأي من المعايير أو الممارسات، ويجب ان يتم ايضاح مدقق الحسابات الخارجي للشركة.

● يجب ان يتضمن تقرير الإدارة تخصيص قسم منفصل في التقرير السنوي يتناول فيه المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركة. ● يجب ان تخصص الصفحة على موقعها الالكتروني صفحة تتناول ايضاح الامور المتعلقة بحوكمة الشركة، ويجب ان تحتوي هذه الصفحة على أحدث تقرير عن حوكمة الشركة والنظام الأساسي الحالي أو نظام التأسيس الخاص بالشركة. كما يجب ان تحتوي الصفحة الخاصة بالحوكمة على كافة المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة ومدقق الحسابات على ان يتم تحديثها بشكل دوري.

### مجلس الإدارة

اما التوصيات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة فهي: ● **1 - المتطلبات الخاصة بتكوين مجلس الإدارة:** يجب على مجلس الإدارة، بعد موافقة الجمعية العامة، أن يحدد العدد المناسب من الأعضاء الذي يتناسب مع عمليات وحجم الشركة ومرحلة تطورها وطبيعة القطاع الذي تنتمي له. ويجب ان يتم تنظيم هذه الضوابط من خلال النظام الأساسي للشركة.

● يجب ان يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والتخصص ومن يحملون المؤهلات العلمية ويمتلكون المهارات المناسبة في مجال عمل الشركة. ● يجب ان يكون غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركات العامة، ذات الملكيات الموزعة بين عدد كبير من المساهمين، من الأعضاء غير التنفيذيين. ● يجب ان يقل عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة عن اثنين أو ثلث الأعضاء، أيهما أكبر. ● يجب ان تضع الشركة تعريفاً محددا للعضو المستقل وذلك على التقرير السنوي أو في الصفحة

المساهمين بنسبة 2% أو أكثر وان يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين في الشركات ذات الملكيات المركزة كما يجب ان تنص معايير الحوكمة الخاصة بالشركة بوضوح على كيفية معاملة الأقلية من المساهمين في حال تغيير ملكية وشدد المقترح على انه على مجلس الإدارة وإدارة الشركة الإفصاح عما اذا كانت لديهم مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة في أية صفقة مضيغا يجب الإفصاح الفوري والدوري عن أية أحداث أو صفقات جوهرية قد تؤثر في سعر السهم أو حقوق المساهمين وفيما يلي تفاصيل المقترح :-

## يجب الإفصاح بشكل فوري عن أي تغيير يطرأ

## على ملكية المساهمين بنسبة 2% أو أكثر

والداخلية ويجب ان تتم مراجعته ومتابعته سنوياً، ويقترح ان يقوم المجلس بتكليف شخص أو قسم ليتولى عملية المراقبة والتدقيق على هذا النظام. ● خلق مسمى وظيفي جديد تحت مسمى مسؤول الالتزام يتبع الإدارة القانونية في الشركة.

● وضع سياسة لادارة المخاطر تهدف الى تغطية كافة العمليات التشغيلية في الشركة ويجب ان يتم تكليف فريق اداري ليتولى تنفيذ هذه السياسة ويجب ان يرفع تقرير الى المجلس بشكل دوري، ويجب على مجلس الإدارة مراجعة سياسات ادارة المخاطر وتقييم فعاليتها بصفة دورية أو كلما كان هناك تغيير في مستوى المخاطر. ● **5 - المتطلبات الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة** ● يجب ان تعقد اجتمعات مجلس الإدارة مرة كل شهرين أو كل ثلاثة اشهر بناء على طلب خطي من رئيس المجلس أو بناء على طلب خطي مقدم من قبل أغلبية أعضاء المجلس على الأقل.

● يجب ان يتم ارسال الدعوة لحضور اجتماع مجلس الإدارة بمدة كافية بهدف تمكين الأعضاء من حضور الاجتماع والتضير له، ويجب كذلك ان يتم ارفاق المستندات الكافية واللازمة وذات الصلة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال مع الدعوة.

● يجب على أعضاء مجلس الإدارة حضور اجتماعات الجمعية العادية والاستثنائية للمجلس شخصياً ولتشجيع الحضور يجب ان يسمح للأعضاء الذين يتعذر حضورهم شخصياً المشاركة من خلال الاجتمعات المنقولة الكترونياً عن بعد.

● يجب ان يتم توثيق عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجانته التي عقدت خلال العام الماضي في التقرير السنوي للشركة، كما يجب ان يوضح التقرير أي معلومات بخصوص حضور الأعضاء لتلك الاجتماعات. ● يجب على مجلس الإدارة توثيق اجتماعات واعداد محاضر لها وتوثيق نتائج التصويت فيها، كما يتوجب تنظيم هذه المحاضر والتقارير في سجلات وحفظها بحيث يسهل الرجوع لها عند الحاجة.

● **6 - المتطلبات الخاصة بتقييم أداء مجلس الإدارة** ● يجب على مجلس الإدارة ولجانته اجراء تقييم ذاتي لأداء المجلس، وحدد أهدافه، وتكوينه، وتنظيمه، ومهامه بالإضافة الى تقييم مساهمات كل من أعضائه بمن فيهم الرئيس، بشكل سنوي (أو حسب ما تقتضيه الضرورة) وذلك باستخدام اجراءات منهجية ومنظمة بهدف تطوير وتحسين أساليب عمل المجلس وكفاءته ويجب ان يتاح للمساهمين ولجنة الترشيح اللجان والأطلاع على نتائج التقييم خلال الاجتماع السنوي لهم. ● يقترح الاستانة بمستشار خارجي مختص لاجراء مثل هذا التقييم ويجب ان يقدم المستشار توصياته بناء على التقييم ويجب ان يتم الإفصاح عن أجزاء التقييم للجمهور. ● يجب ان يتم تنظيم دورات تدريجية خاصة للأعضاء الجدد والمستثمرين بهدف، تعزيز مهاراتهم وتعرفهم بواجبات ومسؤوليات أعضاء المجلس، وتزويدهم بأفضل الممارسات الخاصة بمجلس الإدارة، وأسس التخطيط الاستراتيجي ويتعين على المديرين الجدد حضور الدورات التعريفية الخاصة بالحوكمة.

### فعالية الإدارة التنفيذية

يتولى فريق الإدارة التنفيذية مهام الإدارة اليومية للشركة، وبالتالي يعتبر الجهة المسؤولة عن تحقيق أهداف الشركة وتنفيذ استراتيجيتها وسياساتها، وتعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة وعليها ان تؤدي مهامها بنزاهة وشفافية ومسؤولية وهي تلعب دوراً أساسياً في التأكد من استيفاء الشركة لمعايير حوكمة الشركات.

الخاصة بالحوكمة في موقعها الالكتروني. ● يجب ان يحدد النظام الأساسي للشركة الطريقة التي يتم من خلالها انهاء عضوية المجلس. ● وفي جميع الحالات، تمتلك الجمعية العامة سلطة اقالة كل أو أي من أعضاء مجلس الإدارة.

● عند انهاء عضوية أحد الأعضاء، يجب على الشركة ان تقوم باخطار الجهة المختصة فورا والافصاح عن الأسباب. ● يجب ألا يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة في نفس الوقت وفي حالة الشركات المساهمة، يجب على عضو مجلس الإدارة ان يتقاضي حالات تشابك المصالح في عضوية مجالس الإدارات / الأمر الذي يضمن ان يتوفر للعضو الوقت الكافي للقيام بواجباته الرقابية والإشرافية. ويجب على الشركة ان تخصص للمساهمين عن المعلومات الخاصة بمنصب عضوية مجلس الإدارة.

● **2 - المتطلبات الخاصة بدور رئيس مجلس الإدارة:** ● لضمان التوازن المناسب في السلطة وتعزيز عنصر المسؤولية ولزيادة قدرة المجلس على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، يقترح ان تقوم الشركات بفصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن أي منصب تنفيذي كمنصب المدير التنفيذي أو العضو المنتدب أو المدير العام. ● في حالات الضرورة التي تستدعي قيام رئيس مجلس الإدارة بجمع منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب تنفيذي آخر في الشركة، فإنه يتوجب ان تحدد الأسباب الداعية لذلك في التقرير السنوي وفي هذه الحالة يجب ألا يكون نائب رئيس مجلس الإدارة من الموظفين التنفيذيين.

● يجب ان يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً واذ لم يكن الرئيس مستقلاً، فإنه يتوجب على مجلس الإدارة اختيار أحد الأعضاء المستقلين في المجلس تمنح له صلاحيات معينة خاصة ما تعلق من ضمن صلاحيات رئيس مجلس الإدارة.

### 3 - المتطلبات الخاصة بلجان المجلس

● يقترح تكوين ما لا يقل عن عدد ثلاث لجان تابعة للمجلس كالاتي: لجنة التدقيق ولجنة المكافآت ولجنة التعيينات والمجلس الإدارة ان يحدد مدى ملائمة اضافة لجان أخرى (مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة الاستقلالية كما ولجنة الحوكمة وغيرها) وذلك وفقاً لظروف واحتياجات الشركة. ● يجب ان يتم انتخاب رؤساء اللجان من بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ولا يجوز ان يتراشق رئيس مجلس الإدارة أي من اللجان الا اذا كان عضواً مستقلاً فإنه يجوز له ان يكون عضواً في أي من اللجان وذلك لضمان الاستقلالية كما يجب ان تكون السيطرة في اللجان لأعضاء غير التنفيذيين.

### 4 - المتطلبات الخاصة بمسؤوليات مجلس الإدارة:

● يجب ان يتم تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة وان ترد بشكل واضح في النظام الأساسي للشركة ● يجب ان يتم متابعة ومراقبة مراحل التنفيذ لتلك الأمور لضمان الكفاءة. ● وضع سياسة خطية للحوكمة خاصة بالشركة واعتمادها ومراجعة تطبيقاتها ومستوى الالتزام بها بشكل سنوي. ● اقتراح مدونة قواعد السلوك التي تنص على المعايير الأخلاقية المهنية التجارية التي تنظم العلاقة بهدف حماية حقوق كل منهم. ويجب ان تتم تطبيق مدونة قواعد السلوك ومراقبة الالتزام بها عن قرب. ● وضع نظام للرقابة المالية